المناطق الاقتصادية الخاصة كمدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المحلي "محور قناة السويس بمصر نموذجا"

for sustainable Special economic zones as approach development
"The Suez Canal region in Egypt as a model »

إعداد

أ.د/عبدالوهاب جودة الحايس
Abdelwahab Gouda Elhais
كلية الآداب، جامعة عين شمس- مصر

د.أسماء محمود عبدالغفار عبدالحليم
Asma Mahmoud Abdel Ghaffar Abdel Halim
كلية الآداب، جامعة عين شمس- مصر

Doi: 10.21608/ajahs.2022.266185

استلام البحث	١٨ / ٧ / ٢٠٢٢
قبول البحث	٢ / ٨ / ٢٠٢٢

الحايس، عبدالوهاب جودة وعبدالحليم، أسماء محمود عبدالغفار (٢٠٢٢). المناطق الاقتصادية الخاصة كمدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المحلي"محور قناة السويس بمصر نموذجا". ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مج(٦)، ع(٢٤) أكتوبر، ١ – ٣٠.

http://ajahs.journals.ekb.eg

المناطق الاقتصادية الخاصة كمدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المحلي "محور قناة السويس بمصر نموذجا"

المستخلص:

هدف البحث الراهن إلى الوقوف على الآثار الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة باعتبارها مدخل للتنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد البحث على المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي، مستخدما طريقتي المسح الاجتماعي بالعينة، وتحليل المضمون لمجموعة من الأدبيات البحثية والنظرية السابقة، وكذلك بعض من التقارير المحلية والعالمية حول الظاهرة (موضوع البحث). واعتمد البحث علي العينة غير الاحتمالية (غير العشوائية) بالطريقة المقصودة، ممثلة في الخبراء والعاملين بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وبلغ حجمها (٢٠) خبير. وقد تم جمع البيانات باستخدام دليل المقابلة. وتوصل البحث إلي مجموعة من النتائج، أهمها: زيادة معدلات التشغيل والعمالة، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتنويع مصادر الدخل؛ فضلا عن الآثار الاجتماعية: كتحسين جودة الحياة الاجتماعية، وزيادة الحراك الاجتماعي، وتطوير المهارات البشرية، إضافة إلى الآثار البيئية، منها تجديد مصادر الطاقة، والحفاظ على مصادر المياه،

الكلمات المفتاحية: الأبعاد الاجتماعية، المناطق الاقتصادية الخاصة، التنمية المستدامة.

Abstract:

The aim of the current research is to identify the social impacts of special economic zones as an entry point for sustainable development in local communities. To achieve this goal, the research relied on the scientific method in its descriptive and analytical style, using the two methods of social sampling survey, and content analysis of a group of previous research and theoretical literature, as well as some local and international reports on the phenomenon (the subject of research). The research relied on a non-probability (non-random) sample in the intended way, represented by experts and workers in the Suez Canal Economic Zone, and its size was (20) experts. Data was collected using an interview guide. The research reached a set of results, the most important of which are: increasing employment and employment rates, attracting local and foreign investment, and diversifying sources of income; As

well as the social impacts: such as improving the quality of social life, increasing social mobility, and developing human skills, in addition to the environmental impacts, including the renewal of energy sources, the conservation of water resources.
Keywords: social dimensions, special economic zones, sustainable development.

مقدمة

ظهرت فكرة تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة كآلية فعالة تستخدم في جميع أنحاء العالم بإعتبارها مناطق متكاملة تشمل العديد من الأنشطة الاقتصادية. وتبدو أهمية هذه المناطق بما تمثله من مراكز تنموية فاعلة، ومن قدرتها على استقطاب عوامل الإنتاج (بما فى ذلك رأس المال، والعمالة، والتقنيات المتطورة)، إضافة إلي دورها كمناطق اقتصادية عالمية، وما يصاحبها من تحولات اقتصادية اجتماعية أسهمت في تحقيق التنمية المستدامة. كما أثبتت المناطق الاقتصادية الخاصة نجاحها كبيئة محفزة لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك البيئية؛ بحيث تعمل هذه المناطق على تعزيز التجارة والإستثمار الأجنبى المباشر، وتوفير فرص العمل، فضلا عن تحفيز الإرتقاء الصناعى ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى دفع التنمية الحضرية، وكذلك تطبيق المعايير البيئية، حيث حققت نجاحات عديدة، مثل تلك التي حققتها بعض الاقتصادات الناشئة، وخاصة اقتصادات شرق آسيا.

انطلاقا مما سبق، هدف البحث الراهن عرض وتحليل الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة، ودورها فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمناطق المحلية.

أولاً: مشكلة البحث وأهميته:

مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين، شهد مفهوم التنمية تطوراً ملحوظاً، انتقل من إطاره التقليدى ذى البعد الأحادى الذى يرتكز على البعد الاقتصادى فقط من خلال تطوير البنية التحتية، وزيادة مدخلات رأس المال، وتطوير التكنولوجيا، إلى أبعد من ذلك ليضم الأبعاد الاجتماعية، والبيئية، والثقافية من خلال الإهتمام بالتعليم والمعرفة (The World Bank, 2011). وأصبحت التنمية المستدامة هدفاً أساسياً ضمن سياسات التنمية العالمية فى إطار ثلاثة أبعاد، وهى: تحقيق النمو الإقتصادى، والتنمية الاجتماعية، والإستدامة البيئية، سعيا إلى تحقيق التنمية الإنسانية. وفى إطار السعى نحو تحقيق التنمية المستدامة، انتهجت مختلف حكومات الدول سياسات اقتصادية عدة ارتكزت علي مبدأ التنويع الاقتصادي القادر علي التكيف مع التغييرات الاقتصادية العالمية؛ فقد أدت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ دورا حاسما في تسريع السياسات لتعزيز القدرة التنافسية فى اقتصاديات الدول (الحايس، ٢٠١٨).

وتم الإتجاه نحو الاستثمار بكثافة في السياسات الحضرية لاجتذاب الصناعات في قطاعات النمو والابتكار كمصدر فعال للتنافسية والازدهار.

فى هذا السياق، أدت المناطق الاقتصادية الخاصة دورا محوريا كأدوات تنموية لها آثار تحفيزية تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية، حيث قامت المناطق الاقتصادية الخاصة الراسخة بتنمية وتنويع الصادرات، وجذب الإستثمار الأجنبى المباشر، فضلا عن خلق فرص العمل، إضافة إلي تجربة سياسات ومناهج تنموية جديدة. واتخذت المناطق الاقتصادية الخاصة أنماطا متنوعة في سبيل تحقيق ذلك مثل: المناطق الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة، والمناطق الصناعية البيئية، ومناطق التكنولوجيا، ومناطق الابتكار؛ بحيث تم الترويج لهذه المناطق من قبل الحكومات الوطنية والإقليمية لتحفيز النمو الاقتصادى والقدرة التنافسية. ومع ذلك، فإن مرحلة النمو في البلدان ستحدد أنسب منطقة اقتصادية واستراتيجية تنافسية؛ إذ نجد أن البلدان أو المناطق ذات المراحل المتأخرة في التطور التنافسى ستتبنى استراتيجية اللحاق بالتقدم التكنولوجى من خلال جذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فى حين أن البلدان أو المناطق التى حققت مرحلة أعلى من التنمية الاقتصادية تركز على جذب أنشطة مبتكرة وكثيفة المعرفة (UNIDO, 2015:10). وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تكون المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة أداة مفيدة كجزء من استرتيجية النمو الاقتصادى لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة، وجذب الإستثمار الأجنبى المباشر.

وتهدف الحكومات من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة إلى تطوير وتنويع الصادرات مع الحفاظ على الحواجز الوقائية، وخلق فرص العمل، وتجربة سياسات وأساليب جديدة (بما في ذلك، الجوانب المتعلقة بالشئون الجمركية والقانونية والعمالية). كما تسمح المناطق الاقتصادية الخاصة - أيضاً - بمراقبة حكومية أكثر كفاءة للمؤسسات، وتوفير البنية التحتية خارج الموقع، والضوابط البيئية. وعندما يتم تصميم المناطق ضمن إطار السياسة المخطط لها، فمن المرجح أن تصل إلى أهدافها (The World Bank, 2008).

لقد أضحت المناطق الاقتصادية الخاصة أداة ذات شعبية متزايدة لتعزيز التنمية الاقتصادية على مدى العقود الثلاثة الماضية. فقد انتشرت المناطق الاقتصادية الخاصة كعنصر فاعل فى الاقتصادات الناشئة والاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقالية. وسعت الدول التى تروج لهذه المناطق إلي تحفيز التنمية الاقتصادية داخل المنطقة وخارجها. ففي الداخ: تهدف الدول إلى جذب الاستثمارات التى ستؤدى إلى تكتل الشركات، وخلق وظائف جديدة، وتسهيل نقل المهارات والتكنولوجيا. أما في الخارج: تهدف الدول إلى توليد أوجه التآزر لتعزيز النشاط الاقتصادى الإضافى (The World Bank, 2017). فمنذ أوائل التسعينيات من القرن الماضى، نظرت

العديد من البلدان إلى المناطق الاقتصادية الخاصة على أنها محركات للتصنيع والتحديث الاقتصادى. وقد زاد عدد المناطق الاقتصادية الخاصة زيادة كبيرة (Aggarwal, 2019a:23)، فوفقاً لتقرير الإستثمار العالمى، تزايد عدد المناطق الاقتصادية الخاصة بنحو ٥.٤٠٠ منطقة عاملة فى ١٤٧ دولة؛ حيث تمت إضافة المزيد، أو تحديث أو توسيع البلدان القائمة لها (UNCTAD, 2019: 129)؛ بحيث تعمل العديد من البلدان علي ترقية مناطقها الاقتصادية الخاصة إلي تكتلات صناعية ضخمة، ومراكز تجارية، مع تقديم مجموعة متنوعة من الحوافز والمزايا السخية للاستفادة من إمكاناتها (Aggarwal, 2011).

وتتميز المناطق الاقتصادية الخاصة بعدد من الخصائص مثل: الموقع الجغرافى المتميز؛ بحيث تتمتع المناطق الاقتصادية الخاصة الواقعة بجوار منطقة حضرية بسهولة الوصول إلى الشركات، وامتلاكها للإمكانات المادية، والعمالة الماهرة، والوصول إلى الأسواق، والبنية التحتية المتميزة (بما في ذلك، الموانئ، والمطارات، والطرق السريعة). لذلك، حرص المستثمرين الأجانب بشكل خاص على الاستثمار فى المناطق الاقتصادية الخاصة؛ وذلك نتيجة معالجة التعقيدات التنظيمية والإدارية التي تثيرها السياسات التجارية والاقتصادية العالمية (UNIDO, 2015: 32).

ونتيجة امتلاك تلك المناطق للمميزات الاستثمارية، فهى تتيح فرصاً أكثر تنوعاً للمشاركة فى الأسواق الخارجية، وتوسيع الخيارات أمام المستثمرين لإختيار مجال الاستثمار، ومن ثم تفعيل قدرة المناطق الاقتصادية الخاصة على استخدام الموارد المحلية (البشرية والمادية)، وتنشيط أساليب الإنتاج لدى السكان المحليين وتطويرها، الأمر الذى يؤدى إلى تنمية المجتمعات المحلية. هذا بالإضافة إلى، أن المناطق الاقتصادية الخاصة وتطورها، لا يتوقف عند مجرد العائدات المباشرة: اجتماعياً واقتصادياً كتنويع مصادر الدخل، ورفع المستوى المعيشى، وزيادة الناتج القومى، بل إن التخطيط لهذه المناطق يقود إلى تحقيق عائدات غير مباشرة: كإعادة تنظيم المناطق السكنية، والتحضر، فضلا عن تأسيس ما يعرف (بالمدن العالمية Global cities)، حيث يتيح انفتاح تلك المدن الاقتصادية على العالم جذب الأفراد من مختلف الثقافات والبلدان، وإنشاء مؤسسات ثقافية وفنية متنوعة، وتغيير البناء الهيكلى للمدينة، والسماح لمختلف الشعوب بالتفاعل والإحتكاك الثقافى، فضلا عن الإشتراك العالمى فى إنتاج السلع والخدمات والفنون (الحايس، ٢٠١٨).

وقد كشفت مراجعة التراث البحثي، أن المناطق الاقتصادية الخاصة أسهمت في تأسيس اقتصاد متكامل، وتكوين رابطة تنافسية مبتكرة وديناميكية، وتعزيز التعاون و التكامل الاقتصادي المحلي والعالمي، فقد أشار كلٌّ من Aggarwal (2004 في الهند، وKim 2007 في كوريا الجنوبية، ومصطفي ٢٠٠٧ في مصر،

وWhite 2011 في الصين) أن المناطق الاقتصادية الخاصة أكثر فاعلية في تحفيز عمليات الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي؛ وذلك من خلال تعزيز الارتقاء الصناعي والابتكار، ونشر التكنولوجيا، فضلا عن تحقيق التكامل مع الاقتصاد المحلي والعالمي.

وأوضح كلٌّ من (الرواشدة ٢٠٠٤ في الأردن، و Zeng 2012في الصين، وعبد العال ٢٠١٣ في مصر، وZaldivar & Molina 2018 في المكسيك) أن المناطق الاقتصادية الخاصة أدت أدوارا مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ نتيجة جذب الاستثمارالأجنبي المباشر، ونمو وتنويع الصادرات، وخلق فرص العمل، وكذلك تبني ممارسات الإدارة الحديثة. كما أكد كلٌّ من (الرواشدة ٢٠٠٤ في الأردن، ومصطفي ٢٠٠٧ في مصر، وWang 2013 في الصين، وBabita 2018 في الهند) أن المناطق الاقتصادية الخاصة تعزز اقتصاديات التكتل- فهي تعزز التفاعلات التي تزيد من الانتاجية في المناطق- عن طريق بناء تكتلات جديدة أو جذب منشآت صناعية متقدمة تقنيا.

وعلي **مستوي الأبعاد الاجتماعية** للمناطق الاقتصادية الخاصة، فقد أشار كلٌّ من (عوض ٢٠٠٤ في مصر، وLee 2011 في كوريا الجنوبية، و Aggarwal 2004 في الهند، وZaldivar & Molina في المكسيك) أن المناطق الاقتصادية الخاصة لعبت دورا مهما في تحسين جودة الحياة الاجتماعية؛ وذلك نتيجة توافر فرص عمل جديدة، وضمان أجور لائقة، وزيادة الدخل الأسري، وكذلك تحسين مستويات المعيشة). وأكد كلٌّ من (الرواشدة ٢٠٠٤ في الأردن، و Aggarwal 2004 في الهند، وعوض ٢٠٠٤، والحايس ٢٠١٨ في مصر) أن المناطق الاقتصادية الخاصة أسهمت في تنمية مجتمعات عمرانية جديدة؛ وذلك من خلال تحسين جودة السكن، ونوعية المرافق والخدمات: كتوفير البنية التحتية عالية الجودة، والوصول إلى الأسواق الدولية، فضلا عن توجيه النمو الحضري نحو إقامة مناطق حضرية جديدة. وكشفت دراسات كل من: (عوض ٢٠٠٤ في مصر، و Aggarwal 2007 في الهند، والبلوشي ٢٠١٩ في عمان، وAhmed et al 2020 في باكستان) أن المناطق الاقتصادية الخاصة لعبت دورا نشطا في زيادة معدلات الحراك الاجتماعي؛ نتيجة توافر فرص العمل، وارتفاع مستويات الدخل، فضلا عن حيازة المناصب لدي بعض الشرائح الاجتماعية داخل المناطق الاقتصادية الخاصة وحتى المناطق الأخري المحيطة بها، ومن ثم الانتقال إلى مستوي طبقي أعلي، وبذلك تسهم في تحقيق التنمية البشرية والحد من الفقر. وأكد كلٌّ من (Sharma et al 2017 في الهند، وHe 2019 في الصين) أن المناطق الاقتصادية الخاصة شجعت استراتيجيات دعم وتشجيع المواهب، واجتذاب العمالة ذات المهارات العالية بما يعزز ويدعم التنمية البشرية.

وعلي مستوى الأبعاد البيئية للمناطق الاقتصادية الخاصة، فقد أوضح كلٌّ من (Kim 2007 في كوريا الجنوبية، وYeo & Akinci 2011 في الصين، وJensen & Winiarczyk 2014 في بولندا، والشال ٢٠١٨ في مصر، والبلوشي ٢٠١٩ في عمان) أن المناطق الاقتصادية الخاصة لعبت دورا مهما وحافزا في دعم عمليات التصنيع الأخضر علي أساس مبادئ التكافل الصناعي؛ وذلك عن طريق إعادة استخدام وتدوير النفايات، ومن ثم تعزيز الإنتاج النظيف. كما ناقش كلٌّ من (Aggarwal 2004 في الهند، وAhmed et al 2020 في باكستان) أن المناطق الاقتصادية الخاصة تمارس بنشاط المسار لبناء نظام صناعي مستدام؛ وذلك من خلال كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وتكتل الخدمات الفعالة، وكذلك تطبيق المعايير البيئية. كما كشفت دراسات كل من (Aggarwal 2010 في الهند، وKim 2017، وJi 2019 في الصين، وKuznetsov & Kuznetsova 2019 في روسيا) أن المناطق الاقتصادية الخاصة أداة فعالة في تعزيز تنمية اقتصادية أكثر استدامة وإنتاج أكثر ابتكارا؛ وذلك نتيجة توافر بنية تحتية ومرافق عالية الجودة لتلبية احتياجات الصناعات المستهدفة. كما أكد كلٌّ من (Mukherjee et al 2016 في الهند، وYuan et al 2017، وQinghe et al 2017 في الصين) أن المناطق الاقتصادية الخاصة لديها القدرة على تعزيز التنمية الاقتصادية المدفوعة بالابتكار؛ وذلك من خلال استخدام طرق الإنتاج الموفرة للطاقة بما يعزز ويدعم التنمية والإنتاج الصديقين للبيئة.

وعلي ذلك، فقد جاءت أغلب الآراء التي ركزت على المناطق الاقتصادية الخاصة مقتصرة على دراسة الأبعاد الاجتماعية دون عرضها ضمن أطر نظرية متعمقة وواضحة. كما جاءت أغلب الدراسات بوصف وعرض الظاهرة دون ربطها بالتحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية الجديدة، فضلا عن افتقاد التناول المتعمق للمفاهيم السوسيولوجية. وفي المقابل، فقد ركزت بعض من الدراسات الأجنبية علي الماكروسوسيولوجي في دراسة أهم الأبعاد المترتبة على تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة، كما أنها تناولت عدد من المفاهيم، والتي تم توظيفها بشكل منطقي في تحليل الظاهرة، منها: ركز Qinghe et al 2017 علي مفهوم أقطاب النمو من خلال التأكيد علي دور المناطق بوصفها أقطاب تحقق النمو الاقتصادي والتنمية. كما أكد Aggarwal 2010 علي أن التحولات والتغيرات العالمية الجديدة هي العامل الأساسي المؤدي إلى تغيير وتطوير استراتيجية المناطق الاقتصادية الخاصة.

ويحاول البحث الراهن العمل علي سد الفجوة القائمة في مجال ظاهرة الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة؛ وذلك من خلال عرض التأصيل النظري لمفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة، وعرض وتحليل الرؤى النظرية المفسرة لها،

وصولا إلى تحديد المفهوم الإجرائي للأبعاد الاجتماعية، وهذه الأبعاد هي (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية)، والتي سيتم تحديد تأثير المناطق الاقتصادية الخاصة علي كل منها، وذلك من خلال تحديد المؤشرات الواقعية الدالة علي بعد.

وبناء علي ما سبق، يمكن تحديد مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسي الآتي: " ما مدى إسهام المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة للمناطق المحلية؟ ويمكن قياس مدى تحقيق ذلك من خلال: ا الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتحققة نتيجة الاعتماد على المناطق الاقتصادية الخاصة كاستراتيجية تنموية في المناطق المحلية.

- **أهمية البحث:** تتحدد أهمية البحث الراهن فى الآتى:

(أ) **الأهمية النظرية:** وتتمثل فى محاولة التوصل إلى مجموعة من المعلومات والمعارف العلمية حول الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة كدعامة أساسية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ب)**الأهمية التطبيقية:** وتتمثل فى محاولة التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات العلمية، والتى يمكن أن يستفيد منها صانعى السياسات ومتخذي القرار عند التعامل مع استراتيجية المناطق الاقتصادية الخاصة، مما يساهم فى تحسين وضعية المجتمع.

ثانياً: أهداف البحث وتساؤلاته:

يتحدد الهدف العام للبحث الراهن فى محاولة الوقوف على الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة. ولتحقيق هذا الهدف، حاولت الباحثة طرح التساؤلات الآتية:

١. ما الفوائد الاقتصادية للمناطق الاقتصادية الخاصة؟
٢. ما الفوائد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة؟
٣. ما الفوائد البيئية للمناطق الاقتصادية الخاصة؟

ثالثاً: مفاهيم البحث: يحاول البحث عرض أهم المفاهيم العلمي على النحو الآتي

١) مفهوم الأبعاد الاجتماعية: Social Dimensions : يقصد بالأبعاد الاجتماعية جملة التغيرات المباشرة وغير المباشرة التي تحدث على مستوي النسق الاجتماعي. وبناء على ذلك، فقد قام الباحثان بتحديد المؤشرات الواقعية الدالة علي كل بعد، حتي نتمكن من قياسه إجرائيا، ويمكننا عرضها على النحو الآتي:

أ) الأبعاد الاقتصادية، وتتحدد مؤشراتها في: معدلات التشغيل والعمالة المتمثلة في تشغيل واستيعاب العمالة (الماهرة، وغير الماهرة، وكذلك المتخصصة). وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي: وتتمثل في معدلات الاستثمار في (العقارات، البنية التحتية، وكذلك نمو شركات تقديم الخدمات). وتنويع مصادر الدخل: وتتمثل في زيادة الإيرادات الحكومية، وتوليد العملات الأجنبية، وكذلك زيادة معدلات الإستيراد والتصدير في مصر.

ب) الأبعاد الاجتماعية، وتتحدد مؤشراتها في: جودة الحياة الاجتماعية والمتمثلة في: جودة السكن، وتحسين نوعية المرافق والخدمات، وكذلك ارتفاع مستويات المعيشة. ومعدلات الحراك الاجتماعي المتمثلة في: ارتفاع مستويات المعيشة للسكان، وحيازة المناصب، وكذلك الانتقال إلى مستوي طبقي أعلي. وكذا تطوير المهارات البشرية وتتمثل في: تكوين وترقية رأس المال البشري، وتوفير التعليم والتدريب المهني، وكذلك اجتذاب القوي العاملة ذات المهارات العالية.

ج) **الأبعاد البيئية**: وتتحدد مؤشراتها في: تجديد مصادر الطاقة المتمثلة في: كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وإعادة استخدام وتدوير النفايات، وكذلك زيادة الاستثمار في مجال تحسين البيئة. وكذا الحفاظ علي مصادر المياه المتمثلة في: معالجة التلوث، ومراقبة البيئة المائية، وكذلك الاستثمار في مجال تحلية المياه.

٢) **مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة وأنواعها** Special Economic Zones and Types: أشار البنك الدولي، أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافيا تديرها هيئة واحدة، وتقدم مجموعة من الحوافز والمزايا (بما في ذلك، الإعفاء من الرسوم الضريبية، وإجراءات جمركية مبسطة، وكذلك توفير البنية التحتية عالية الجودة والخدمات الفعالة) للشركات التي توجد فعليا داخل المناطق (The World Bank, 2008:2). وقد طرحت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعريفا حول المناطق الاقتصادية الخاصة مفاداه: أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافيا تقدم مجموعة من الحوافز، بحيث تختلف القوانين التجارية -بما في ذلك، التعريفات، أو الحصص، أو الرسوم- عن الاقتصاد العام (UNIDO, 2015).

ويستند تعريف تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافيا، تسهل الحكومات داخلها النشاط الصناعي من خلال الحوافز المالية والتنظيمية، وكذلك دعم البنية التحتية (UNCTAD, 2019: 128). وفي نفس السياق، أشار بنك التنمية الآسيوي، أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي أدوات اقتصادية تشمل بيئة محسنة من خلال إطار قانوني وتنظيمي مبسط، وبيئة تشغيلية أكثر كفاءة من خلال تسهيل التجارة الفعالة، وتوفير البنية التحتية والخدمات، وكذلك تطوير أنشطة اقتصادية تنافسية عالمية (Asian Development Bank, 2016: 2).

وأوضح Anderson *et al* (2009) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي أدوات اقتصادية لجذب الاستثمار، عادة ما تكون أجنبية، وهي مصممة لتكون اتفاقيات ذات منفعة متبادلة يكتسب فيها البلد المضيف الوظائف، والصادرات، وربما زيادة الطلب علي المدخلات المشتراه محليا؛ بحيث يمكن للشركات المستثمرة الوصول إلى مدخلات رخيصة نسبيا، خاصة العمالة، والحوافز الاقتصادية الأخري.

كما أشار Aggarwal (2019b) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافيا؛ بحيث تخفف الدول المضيفة القواعد واللوائح التجارية، وتوفربنية تحتية فعالة، وتقدم مجموعة من الحوافز المالية وغير المالية، لجذب أنشطة سلاسل القيمة العالمية، والتي تستجيب بشكل كبير لبيئات الأعمال التجارية، مما يسهم بدوره في تحفيز عمليات التحول الاقتصادي في الاقتصاد العام. كما أوضح Yunyuan (2017) أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي المناطق الرائدة التي أعطيت الأولوية الأولي في الإصلاح والإنفتاح الاقتصادي، وأنها - أيضا - علامات تجارية للمشاركة بشكل أفضل في تعاون وتكامل الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين؛ وذلك نتيجة التطور الفعلي للقوي الإنتاجية، واتجاهاتها التنموية المستقبلية.

ويغطي مصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) مجموعة واسعة ومتنوعة من المناطق، منها: الموانئ الحرة، ومناطق التجارة الحرة، ومناطق معالجة الصادرات، والمناطق الصناعية، ومناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، وحدائق العلوم والتكنولوجيا، وغيرها. ويمكن عرض الأنواع الأكثر شيوعاً التى تم إنشاؤها فى السنوات الأخيرة، علي النحو الآتي: (Zeng, 2016:2).

أ. **مناطق التجارة الحرة**: (Free Trade Zones (FTZs : تعد مناطق التجارة الحرة (والمعروفة – أيضاً - بالمناطق الحرة التجارية) إحدي مراكز الخدمات اللوجيستية في التجارة الدولية، وهي مناطق مسيجة معفاة من الرسوم الجمركية، وتوفر مرافق التخزين والتوزيع للتجارة، وكذلك عمليات إعادة الشحن وإعادة التصدير.

ب. مناطق معالجة الصادرات: (Export Processing Zones (EPZs : تعد مناطق معالجة الصادرات مناطق صناعية موجهة بالأساس للأسواق الأجنبية، وتوفر للشركات بيئة تنظيمية أكثر تحررا للتجارة والاستثمار. وبشكل عام، هناك نوعان من مناطق معالجة الصادرات: أحدهما نوع شامل ومفتوح لجميع الصناعات؛ والآخر هو نوع متخصص مفتوح فقط لبعض القطاعات / المنتجات المتخصصة.

ج. المناطق الجمركية: Bonded Zones : تعد المناطق الجمركية (والمعروفة- أيضا - بالمستودعات الجمركية) مباني محددة أو مناطق آمنة يمكنتخزين البضائع فيها، أو معالجتها، أو قد تخضع لعمليات التصنيع دون دفع الرسوم التي يتم فرضها عادة. إلي حد ما تشبه "منطقة التجارة الحرة" أو "الميناء الحر". ومع ذلك، فإن الاختلاف الرئيسي هو أن "المنطقة الجمركية" تخضع لقوانين وأنظمة الجمارك، في حين أن "منطقة التجارة الحرة" معفاة من هذه الأحكام.

د. المناطق الصناعية: Industrial Zones (IZs) : تعد المناطق الصناعية (والمعروفة - أيضاً - بالحدائق الصناعية) مواقع تعتمد على التصنيع إلى حد كبير، بعض منها متعددة الوظائف تشبه "المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة"، ولكنها

عادة ما تعمل على نطاق أصغر. وتقدم هذه المناطق مجموعة واسعة من الحوافز والمزايا.

ه. المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة: Comprehensive Special Economic Zones : تعد المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة (والمعروفة - أيضاً - بالمناطق الاقتصادية متعددة الوظائف) مناطق كبيرة الحجم تشتمل على مجموعة متعددة من العمليات الصناعية والخدمية المختلفة. وفى بعض الحالات، يمكن لهذه المناطق أن تضم مدينة بأكملها أو ولاية مثل: "مدينة شينزين Shenzhen"، و"مقاطعة هاينان Hainan" فى الصين.

و. المناطق المتخصصة: Specialized Zones: تشمل المناطق المتخصصة مجمعات العلوم / التكنولوجيا، ومناطق البتروكيماويات، والحدائق اللوجيستية، والمناطق القائمة على المطارات.

ز. المناطق أو الحدائق الصناعية البيئية: Eco – Industrial Zones or Parks (EIPs)

تعد المناطق أو الحدائق الصناعية البيئية مناطق تعتمد علي التحسينات البيئية من حيث الحد من النفايات، وتحسين الأداء البيئى للشركات، وغالباً ما يستخدمون مفهوم "التكافل الصناعى" Industrial Symbiosis لتحقيق كفاءة الطاقة والموارد. بالنظر إلى التحديات البيئية الشديدة، يتبنى عدد متزايد من البلدان هذا النوع الجديد من المناطق.

يتضح مما سبق، أنه قد يختلف شكل ووظيفة المناطق الاقتصادية الخاصة اعتماداً على أهداف الحكومة، والتركيز القطاعى، والسوق المستهدفة، وكذلك الأنشطة الاقتصادية المعنية. وعلي ذلك، فإن المناطقالاقتصادية الخاصة متنوعة ومن الصعب تصنيفها ضمن فئات معينة، لأن هذه المناطق ليس لها مواصفات موحدة عبر تطبيقها في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن العامل الوحيد الذي يميز هذه المناطق المحددة مسبقا هو أن لديها إطارا تنظيميا خاصا، وكذلك نظام حوافز يختلف عن الاقتصاد العام.

رابعاً: نظرية أقطاب النمو كموجه نظري لدراسة المناطق الاقتصادية الخاصة: رؤية فرانسوا بيروكس Growth Poles Theory: Francois Perroux's Vision

أصبحت نظرية "أقطاب النمو" استراتيجية وسياسة إقليمية مهيمنة على الصعيد العالمي؛ بإعتبارها العناصر الأكثر ديناميكية لتحقيق التنمية الاقتصادية. إضافة إلى أنها نعد استراتيجية لتحقيق التعاون و التكامل الاقتصادي متعدد الأبعاد: التطور الاقتصادي، والتكنولوجي، وكذلك الأيديولوجي علي كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية (Kane & Lim, 2011). وتستند استرتيجية "أقطاب النمو"

إلى فكرة التمتع بإمكانيات النمو الاقتصادى؛ وذلك عن طريق تكثيف جهود التنمية فى عدد محدود من المناطق الرئيسية في النظام الاقتصادي المحلي والعالمي، لتصبح قطباً للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها من خلال توافر مجموعة من البرامج والأنشطة المتكاملة. وقد حكمت استراتيجية "أقطاب النمو" المجال علي المستوي الدولي منذ بداية القرن العشرين، وشكلت عقيدة في تنمية اقتصادات الدول. حيث كان الهدف الرئيسي هو تركيز التنمية في المراكز الحضرية الكبري (أقطاب النمو)، التي كان لديها المتطلبات الضرورية (بما في ذلك، البنية التحتية، والقوى العاملة... إلخ)، لتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية المتوازنة (Chritofakis & Papadaskalopoulos, 2011: 10).

١) **مفهوم أقطاب النمو والمفاهيم المشابهة:** تعرف "أقطاب النمو" استنادا إلى نظرية "شومبيتر" في الاختراعات- على أنها مجموعة صناعات تولد نموا ديناميكيا في الاقتصادات كنتيجة للعلاقات التبادلية- بينها وبين الصناعات القائدة Leading Industries، وعندما يكون هناك أكثر من نشاط أو صناعة قائدة مجتمعة في مكان واحد، يطلق علي مثل هذه التجمعات اسم (المجمع الصناعي) (البلوشي، ٢٠١٩: ٩٠). كما تعد "أقطاب النمو" مجموعة من الصناعات المرتبطة بشكل متبادل بالعلاقات الوظيفية وتهيمن عليها صناعة دافعة (ما يطلق عليهIndustrie motrice)؛ وهذا الأخير هو محرك ديناميكى للتنمية، بفضل قدرته الذاتية على الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادى، وكذلك تشكيل الأنشطة الاقتصادية والصناعات الأخرى (Rossi, 2009). وفي نفس السياق، تعد "أقطاب النمو" مراكز ومجالات الفضاء الاقتصادي؛ بحيث توجد الشركات الرائدة للصناعات، مما يؤدى إلى حدوث التطور الديناميكي، ومن ثم ظهور المراكز الصناعية الكبري، منها: المناطق الاقتصادية الخاصة، ومجمعات التكنولوجيا، ومدن التقنية، وكذلك مناطق التنمية (Komarovskiy & Bondaruk, 2013: 36).

وعلى الرغم من شيوع مصطلح "اقطاب النمو" وكثرة استخدامه، فإنه لا يزال يحيط به الغموض والالتباس، لأنه يستخدم للدلالة على معاني مختلفة. إذ نجد أقطاب النمو في الحيز الاقتصادي، وأقطاب النمو في الحيز الجغرافي، وذلك دون أن يكون هذا الشكل- من أشكال الخلط- هو الشكل الوحيد، وإنما قد يحدث الخلط- أحيانا- باستخدام مصطلحات أخري، علي أنها مرادفة لمصطلح أقطاب النمو. ويمكن توضيحها علي النحو الآتي: (عوض، ٢٠٠٤: ٦٧- ٦٩)

أ. أقطاب النمو: Growth Poles : هي توطن لمجموعة من الأنشطة المرتبطة بعلاقات فنية واقتصادية في حيز متجانس، تمتد آثاره إلي المناطق المحيطة به؛ بحيث ينمو وينمي هذه المناطق، ويساهم في تحقيق أهداف قومية، ومن ثم فإن الأقطاب

عبارة عن كيان متكامل من الأنشطة المتشابكة التي يكمل كل منها الآخر، والتي بينها علاقات متبادلة.

ب. مراكز النمو: Growth Centers:

ج. محاور النمو Growth Axe : هي توطن لمجموعة من الأنشطة في حيز محدد، وآثاره محلية فقط، ويقتصر علي الإقليم الذي يوجد به، أي أن له طابعا إقليميا فقط، ومن ثم ينحصر الفرق بين أقطاب النمو ومراكز النمو في مجال تأثير كل منهما، وفي الأهداف التي يحققانها. وتتكون محاور النمو من سلسلة من أقطاب النمو، التي تربطها علاقات تكاملية نتيجة لوجودها علي محور نقل رئيسي.

د. نقاط النمو Growth Points: هي توطن لمجموعة من الأنشطة في حيز متجانس، وآثاره محدودة علي المنطقة التي بها فقط، وليست خارجه.

ه. إمكانيات النمو Growth Possibilities : يقصد بها توفر ميزة توطنية في المنطقة المراد تنميتها، أو خلق أقطاب النمو بها، من حيث وجود المواد الخام، والعمالة، وكذلك الأسواق.

و. أقطاب صناعية Industrial Poles: تستخدم "الأقطاب الصناعية" - في بعض الدول- كأداة لتشجيع التصنيع فيها، وذلك في ظل سياسات التنمية الإقليمية المتبعة. وتعتمد فكرة الأقطاب الصناعية علي فكرة اختيار الصناعات الحديثة، منها: الصناعات الميكانيكية، والهندسية، وكذلك الإلكترونيات المتقدمة.

ز. أقطاب النمو العالمية: International Growth Poles: يمكن أن تتحول أقطاب النمو إلي أقطاب نمو عالمية، وذلك بأن يتجاوز تأثيرها النطاق المحلي والإقليمي إلي العالمي، ومن ثم فإن الفيصل في تحويل أقطاب النمو من النطاق المحلي إلي العالمي هو نطاق التأثير.Zone of Influence

- **افتراضات النظرية وأهدافها:** يعد "فرانسوا بيروكس" Francois Perroux أول من وضع دعائم هذه النظرية عام ١٩٥٥، ويتلخص جوهر هذه النظرية فى وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بمميزات معينة اقتصادية، واجتماعية، وجغرافية، تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى (غالباً ما تتمتع بمميزات فى قطاع الصناعة) وتؤثر فيها؛ بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً. ويذهب "بيروكس" إلى أن تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التى تقع فى نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى تحديد العلاقات بين الأنشطة، وفى طريقة تأديتها لوظائفها (سالم، ٢٠١٤: ٩).

وقد قام "بيروكس" بصياغة "نظرية أقطاب النمو" متجاوزاً المفهوم التقليدى للمكان (المكان المتماثل، والمتجانس، والمسطح)، ومبرزاً المفهوم الناشئ (المكان المتنوع، والتفاعلى، وغير المتجانس)؛ بحيث التنمية لا تظهر فى كل مكان فى الوقت

نفسه، بل إنها تتجسد فوق أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة، وتكون لها آثار متفاوتة على الاقتصاد (عيسى، ٢٠٠٨: ١٦٤). وعلي ذلك، أعتقد "بيروكس" أن النمو الاقتصادي لم يحدث في جميع الأماكن في نفس الوقت؛ بحيث يحدث لأول مرة في مناطق معينة بظروف مفيدة - تسمي هذه المناطق "أقطاب النمو". ويستند تكوين أقطاب النمو إلي وجود مجموعات من الشركات ورجال الأعمال ذوي المهارات المبتكرة، وبيئة مناسبة للتنمية. وبعد تشكيل "أقطاب النمو"، تحدث تأثيرات بطرق مختلفة من أجل تحفيز تنمية الاقتصاد بأكمله (He, 2017: 70). وقد شكلت رؤية "بيروكس" "الفضاء كقوة" للتفاعل المكاني - والتي تحدد الفضاء كنوع من الشبكة التي يتم تجميعها معا بواسطة القوي المركزية - أساس نظرية "أقطاب النمو". ويرتكز هذا المفهوم علي فكرة الروابط التبادلية بين الشركات والصناعات - الشركات الدافعة - تلك التي تعتبر كبيرة بالنسبة للشركات الأخرى، وتولد نموا من خلال الروابط بين الصناعات مع توسع الصناعة خارج نطاقها (Dawkins, 2003:).

وجوهر نظرية "أقطاب النمو" أن هناك ميزة نسبية في المكان - سواء كانت ميزة جغرافية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم كل ذلك مجتمعا، ومن ثم استغلال هذه الميزة، وكذلك قيام علاقة تفاعلية بين منطقة القطب والمناطق المحيطة بها (سالم، ٢٠١٤: ١٢). علي المستوي العملي، أعتقد "بيروكس" (١٩٥٥) أنه لكي يعمل القطب، لابد أن يستوفي المعايير الثلاثة، وهي: الحجم الكبير، وإمكانات القيادة الاقتصادية، ومعدل النمو بشكل أسرع من الاقتصاد العام؛ بحيث يسمح وجود هذه المعايير نشر آلية الاستقطاب (Rossi, 2009). وفي هذا السياق، يمكن تحديد أهداف نظرية "أقطاب النمو" في ثلاثة أهداف، علي النحو الآتي (عوض، ٢٠٠٤: ٧٣) :

١- تحقيق حالة من التوازن التنموي بين مناطق الدولة.
٢- إعادة توزيع ثمار التنمية علي مناطق الدولة.
٣- محاولة الحد من حدوث استقطاب التنمية، وانحصارها في أماكن محددة، مما يترتب عليه نمو وازدهار مناطق معينة مقابل افقار وضمور مناطق أخري.

ويلاحظ من عرض نظرية أقطاب النمو أنه: تشكلت استراتيجية "أقطاب النمو" عن الحاجة إلي أدوات فاعلة قادرة على حل مشاكل عدم التوازن بين المناطق في كل من البلدان المتقدمة والنامية؛ بحيث ينظر إليها من قبل المخططين وصانعي السياسات كنوع من "نظرية متكاملة" لتحفيز النمو الاقتصادي في مجموعة كبيرة ومتنوعة من البيئات الجغرافية (Rossi, 2009). كما تعد "أقطاب النمو" عنصراً حاسماً فى استراتيجية التنمية الاقتصادية الاقليمية المتوازنة؛ بحيث يهدف الترويج لأقطاب النمو هذه إلى جذب الاستثمارات. إذ تجذب المناطق المحددة إنشاء الشركات، وتحسن ظروف التشغيل فى المناطق الحضرية، فضلا عن تعزيز القدرة التنافسية الدولية،

إلي جانب تحسين نوعية حياة السكان، وكذلك القدرة على معالجة المشكلات المرتبطة بجودة البيئة فى هذه المجالات (Christofakis & Papadaskalopoulos, 2011: 14). وعلى ذلك، يتم الترويج لأقطاب النمو في أشكال مثل المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الصناعية، وكذلك المناطق التكنولوجية؛ بإعتبارها استراتيجيات تنموية فعالة، تهدف إلى استغلال اقتصاديات الحجم والتركيز المكاني، و تعزيز الروابط التبادلية، فضلا عن تحسين البنية التحتية، إلي جانب تشجيع الإنتاج، إضافة إلى تحفيز القدرة التنافسية الدولية، وكذلك تحقيق التعاون و التكامل الاقتصادي الدولي.

في هذا السياق، قد يوفر التحول نحو استراتيجية المناطق الاقتصادية الخاصة إمكانية أن تلعب هذه المناطق دوراً مهماً كجزء من مبادرات النمو الاقتصادي المتكامل. على سبيل المثال، "أقطاب النمو". كما يمكن دمج المناطق الاقتصادية الخاصة واسعة النطاق حول البنية التحتية التجارية الرئيسية (بما فى ذلك الموانئ، والمطارات، والطرق، ومشاريع الطاقة)، مع الصناعات والتكتلات وأسواق العمل المحلية؛ بحيث يبدأ هذا التكامل فى إطلاق لإمكانيات المناطق كمحفزات للنمو الاقتصادى والتنمية بدلا من العمل كجيوب صناعية معزولة عن الاقتصاد العام (Farole, 2011). وبالتالى، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تصبح القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمدينة مركزية إقليمية أو لمنطقة معينة وتحويلها إلى قطب النمو الاقتصادى لتلك المنطقة (Yiming, 2017). وعلى ذلك، فإن المناطق الاقتصادية الخاصة تحفز التنمية الاقليمية المتوازنة لمناطق أخرى داخل المنطقة، وحتى المناطق الأخرى المحيطة بها؛ بحيث تتضمن العملية التنموية للمناطق الاقتصادية الخاصة اختيار منطقة معينة داخل منطقة كقطب نمو، وتوفر الدولة سياسات خاصة (بما فى ذلك سياسات تفضيلية عالمية) لتلك المدينة، ومن ثم تنتج تأثيراً إشعاعياً لتحفيز التنمية في المناطق الأخرى، وذلك لتضييق الفجوة فى المستوى التنموي داخل المنطقة وبين المناطق المحيطة. وبهذا المعنى، لم تعد تعمل المناطق الاقتصادية الخاصة كنوافذ للإصلاح والإنفتاح، بل تعمل - أيضاً - كنموذج تنموى إقليمى لتصبح قطب النمو والتنمية فى المنطقة (Qinghe *et al*, 2017: 82).

خامساً: الإجراءات المنهجية للبحث:

١) أسلوب البحث: اعتمد البحث علي الأسلوب الوصفى التحليلى؛ حيث حاول وصف وتحديد الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة، ممثلة في الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك البيئية.

٢) طرق البحث: اعتمد البحث علي عدة طرق بحثية لتحقيق أهداف البحث وتساؤلاته، حيث تم الاعتماد على: المقابلات المفتوحة، حيث تم جمع البيانات

الميدانية من عينة البحث، مثلة في الخبراء والعاملين بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حول الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة. وقد تم جمع البيانات باستخدام دليل المقابلة. كما تم الاعتماد على طريقة تحليل المحتوى للوثائق والسجلات المتعلقة بالمناطق الاقتصادية في زمام منطقة قناة السويس، وكذا تحليل المضمون الكيفي لمجموعة من الأدبيات البحثية والنظرية السابقة، وكذلك بعض من التقارير المحلية والعالمية حول الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة.

٣) مجتمع البحث: تمثل مجتمع البحث في إحدي المناطق الاقتصادية الخاصة في مصر، ممثلة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس؛ وذلك للتعرف على الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة.

٤) عينة البحث: اعتمد البحث على العينة غير الاحتمالية (غير العشوائية) بالطريقة المقصودة أوالغرضية. وقد بلغ حجم عينة البحث (٢٠) مفردة، ممثلة في الخبراء والعاملين بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. ويمكن توضيح الخصائص العامة لعينة البحث من خلال الجداول الآتية:

جدول(١): يوضح خصائص العينة وفقا لمتغيري النوع والمؤهل العلمي

العمر	العدد	المؤهل العلمى	العدد	النوع	العدد
من ٣٠- أقل من ٤٠ سنة	٦	جامعى	٦	ذكر	١٥
من ٤٠- أقل من ٥٠ سنة	٨	فوق جامعى	١٤	أنثى	٥
٥٠ سنة فأكثر	٦	---	---	---	---
إجمالى العينة	٢٠	مجموع	٢٠	مجموع	٢٠

اتضح من بيانات الجدول السابق، ارتفاع تمثيل الذكور ضمن عينة البحث عن الإناث، حيث بلغ عدد الذكور ضمن عينة البحث (١٥) مفردة، مقابل عدد الإناث (٥) مفردات. كما تبين أن جميع أفرد العينة من الخبراء والمنتسبين للمنطقة الاقتصادية من حملة المؤهلات العليا وفوق الجامعية، حيث تضمنت عينة البحث على درجات علمية متنوعة؛ حيث يؤثر متغير المؤهل العلمي على ثقافة ووعي مفردات العينة حول الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة. كما تعكس البيانات الواردة بالجدول تنوع الخبرات العلمية والعملية؛ وذلك حتى تكون هناك رؤي وتقييمات متنوعة حول الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة. بالإضافة إلى أن هناك ارتفاع تمثيل الفئة العمرية (من ٤٠- أقل من ٥٠ سنة)؛ حيث بلغت أعلي عدد ضمن عينة البحث (٨) مفردات. في المقابل، تساوي عدد كل من الفئة العمرية (من ٣٠- أقل من ٤٠سنة)، و (٥٠ سنة فأكثر)، حيث بلغ عدد كل منهم (٦) مفردات ضمن عينة البحث.

وادراكا بأن متغير الخبرة العملية ، ونوع التخصص في العمل يؤثران على تصورات العينة نحو الآثار والفوائد التي تتركها المناطق الاقتصادية الخاصة على المناطق المحلية، فقد روعي في اختيار العينة تنوع الخبراء وفق هذين المتغيرين، ويتضح ذلك في بينات الجدول الآتي:

جدول (٤): يوضح خصائص العينة وفقا لمتغير العمل والخبرة العملية.

متغير التخصص في العمل	العدد	متغير الخبرة العلمية	العدد
إدارة الإستثمار	٥	من ١٠- ٢٠ سنة	٦
إدارة المشروعات	٥	من ٢٠- ٣٠ سنة	٨
إدارة خدمة المستثمرين	٥	٣٠ سنة فأكثر	٦
إدارة البيئة	٥	------	-------
إجمالى العينة	٢٠	إجمالى العينة	٢٠

ويلاحظ تساوي مفردات عينة البحث في كل من مجالات الاستثمار، والمشروعات، وخدمة المستثمرين، وكذلك البيئة، حيث بلغ عدد كل منهم (٥) مفردات ضمن عينة البحث. كما أن أغلب مفردات عينة البحث ذو خبرة عملية (من ٢٠- ٣٠ سنة)، حيث بلغت أعلي عدد ضمن عينة البحث (٨) مفردات. في المقابل، تساوي عدد كل من الخبرة العملية (من ١٠- ٢٠ سنة)، و(٣٠ سنة فأكثر)، حيث بلغ عدد كل منهم (٦) مفردات.

سادسا: نتائج البحث ومناقشتها:

وفقا للتوجهات الدولية، أصبحت التنمية المستدامة هدفاً أساسياً فى سياسات التنمية العالمية. في هذا السياق، تعد المناطق الاقتصادية الخاصة أداة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال أبعادها الاقتصادية (بما في ذلك، تشجيع التجارة والاستثمار، وتوفير فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل)، وأبعادها الاجتماعية (بما في ذلك، تحسين جودة الحياة الاجتماعية، وزيادة معدلات الحراك الاجتماعي، وتطوير المهارات البشرية)، فضلا عن أبعادها البيئية (تجديد مصادر الطاقة، والحفاظ على مصادر المياه)، لدعم التنمية والإنتاج الصديقين للبيئة. ويمكن عرض وتحليل الفوائد المجتمعية للمناطق الاقتصادية الخاصة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، علي النحو الآتي:

١) الفوائد الاقتصادية للمناطق الاقتصادية الخاصة:

يقصد بالأبعاد الاقتصادية مجموعة التغيرات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة فى الأنشطة المهنية المحلية. وتتمثل الأبعاد الاقتصادية في الأنشطة المهنية المحلية التي تحدث نتيجة إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة، بحيث يتم تحليل كل منها بطريقة مختلفة حسب طبيعة كل نشاط مهني. ويمكن عرض الفوائد الاقتصادية للمناطق الاقتصادية الخاصة ودورها فى عملية التنمية المستدامة في منطقة قناة السويس، علي النحو الآتي:

أ- **معدلات التشغيل والعمالة:** أشارت معظم الدراسات والبحوث إلي إمكانية إسهام المناطق الاقتصادية الخاصة في زيادة معدلات التشغيل والعمالة. فقد أوضح Aggarwal (2007) دور المناطق الاقتصادية الخاصة كأداة فعالة في زيادة معدلات التوظيف؛ حيث توفر فرص عمل مباشرة؛ وذلك نتيجة اجتذاب هذه المناطق استثمارات لأنشطة كثيفة العمالة من شأنها خلق فرص للعمالة الماهرة، وغير الماهرة، وكذلك المتخصصة. كما أوضح Alkon (2018) الدور الحاسم للمناطق الاقتصادية الخاصة في توليد فرص عمل غير مباشرة؛ ويتجلى التأثير غير المباشر في قطاعات اقتصادية متعددة ومتنوعة، نتيجة عملها مع هذه المناطق. بالإضافة إلى هذا، تولد المناطق الاقتصادية الخاصة أنشطة اقتصادية خارجها، وهذا يعني أن توليد أنشطة اقتصادية له تأثيرات مضاعفة علي معدلات التوظيف.

وقد كشف تحليل البيانات الميدانية عن وجود تأثيرات اقتصادية مهمة فيما يتعلق بمعدلات التشغيل والعمالة في منطقة قناة السويس؛ حيث أكدت جميع مفردات عينة البحث علي أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس امتصت عدد وافر من العمالة خلال السنوات الماضية. كما تواصل المنطقة جذب وإقامة العديد من المشروعات الاستثمارية، مما ساهم في خلق المزيد من فرص العمل. ومما يؤكد صحة كلام الخبراء ما كشفت عنه نتائج تقارير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠٢٠) عن إقامة العديد من المشروعات الاستثمارية، التي ساعدت علي توافر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

ب-**جذب الاستثمار المحلي والأجنبي:** يعد الاستثمار في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة والتحديات المعاصرة العامل الرئيسي الذي يدعم النمو الاقتصادي لدي الدول (مرابط، ٢٠١٧). وكوسيلة سياسية لتحقيق هذا الهدف، تعد المناطق الاقتصادية الخاصة استراتيجية فعالة؛ بإعتبارها من أفضل الخيارات لجذب الاستثمار. علي وجه الخصوص، الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بسلاسل القيمة العالمية (Frick & Pose, 2019). وفي هذا السياق، أشار Aggarwal (2006) أن المناطق الاقتصادية الخاصة توفر المزايا الحاسمة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي؛ بحيث تقدم بنية تحتية عالية الجودة، وخدمات لوجيستية فعالة. وأوضح Babita (2018) أن المزايا النسبية التي تتمتع بها وحدات المناطق الاقتصادية الخاصة، من حيث نظم الحوافز والحوكمة مقابل الاقتصاد العام؛ يعزز بيئة أعمال مواتية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي إلي هذه المناطق.

وقد كشف تحليل البيانات الميدانية عن وجود تأثيرات اقتصادية مهمة فيما يتعلق بجذب الاستثمار المحلي والأجنبي؛ حيث أكدت جميع مفردات عينة البحث علي أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس منطقة حاضنة لكافة السياسات الاقتصادية والتجارية الجديدة، والتي تشتمل علي تقديم كافة الحوافز والمزايا الفعالة، مما ساعد

علي تدفق المزيد من الفرص الاستثمارية المحلية والعربية والأجنبية بالمنطقة. ومما يؤكد صحة كلام الخبراء ما كشفت عنه نتائج تقارير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠٢٠) عن التسهيلات المقدمة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

ج- **تنويع مصادر الدخل:** يعد تنويع مصادر الدخل أحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي تتبناها خطط التنمية الاقتصادية؛ بحيث نصت خطط التنمية علي أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية (عبد الحميد، ٢٠١٨)، بما يساعد علي رفع القيمة المضافة المحلية (بما في ذلك، زيادة الإيرادات الحكومية، وتوليد العملات الأجنبية)، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي (مجبل، ٢٠١٨). وكوسيلة سياسية لتحقيق هذا الهدف، أوضح Aggarwal (2005) أن المناطق الاقتصادية الخاصة أداة استراتيجية فعالة لترويج الصادرات في البلدان النامية؛ حيث وفرت هذه المناطق بنية تحتية عالية الجودة تسمح للاقتصاد بتشجيع تنويع الصادرات. كما أوضح Zeng (2012) زيادة تأثير المناطق الاقتصادية الخاصة مع زيادة القيمة المضافة المحلية (بما في ذلك، زيادة الإيرادات الحكومية، وتوليد العملات الأجنبية)؛ وذلك من خلال دورها في تنمية وتنويع الصادرات.

وقد كشف تحليل البيانات الميدانية عن وجود تأثيرات اقتصادية مهمة فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل؛ حيث أكدت جميع مفردات عينة البحث علي أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أسهمت في تنويع مصادر الدخل، من خلال زيادة الإيرادات الحكومية والعملات الأجنبية، وكذلك تنشيط حركة التجارة العالمية. ومما يؤكد صحة كلام الخبراء ما كشفت عنه نتائج تقارير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠٢٠) عن زيادة حجم الإيرادات الحكومية والعملات الأجنبية؛ وذلك نتيجة تنشيط حركة التجارة العالمية بالمنطقة الاقتصادية، وكذلك الموانئ التجارية التابعة لها.

٢) الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة:

يقصد بالأبعاد الاجتماعية مجموعة التغيرات المباشرة وغير المباشرة التى تحدث على مستوى النسق الاجتماعى. وتتمثل الأبعاد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة في ما تعكسه علي البنية الاجتماعية في المناطق المحيطة بها. ويمكن عرض الفوائد الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة ودورها في عملية التنمية، من خلال المؤشرات الآتية:

أ- **جودة الحياة الاجتماعية**: شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين إنتاجية عالية في الأفكار والمفاهيم والنظريات المرتبطة بنظم الرفاهية والتنمية، ومن بين تلك المفاهيم بور مفهوم جودة الحياة الاجتماعية Social Quality of Life في أواخر التسعينيات من القرن العشرين؛ بحيث أصبح ينظر إليه كنظرية ومدخل جديد يرتكز على مجموعة متطلبات وشروط ضرورية لتحقيق مجتمع متكامل يتمتع أفراده

بمستوى معيشي لائق، بما يحقق ويدعم التنمية المستدامة (علي، ٢٠١١). في هذا السياق، أوضح Aggarwal (2007) أنه من المحتمل أن تتخذ الشركات القائمة في المناطق الاقتصادية الخاصة تدابير تستهدف بشكل مباشر تحسين ظروف العمل المعيشية لتحسين إنتاجيتها، فيما يتعلق بمرافق النقل، والإسكان، والتعليم، بما يسهم في تحسين مستوى معيشة العمال بعد الانضمام للعمل بالمناطق الاقتصادية الخاصة. كما أشار Ahmed *et al* (2020) أنه يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة وما تحدثه من تغييرات إيجابية علي حياة السكان؛ تطوير نظام يحسن الجودة الشاملة للحياة.

وقد كشف تحليل البيانات الميدانية عن وجود تأثيرات اجتماعية مهمة فيما يتعلق بتحسين جودة الحياة الاجتماعية، حيث أكدت جميع مفردات عينة البحث علي أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أسهمت إيجابيا في تحسين جودة الحياة الاجتماعية لدي السكان المحليين - سواء فيما يتعلق بجودة السكن، وارتفاع مستويات المعيشة، وكذلك تحسين نوعية المرافق والخدمات. ومما يؤكد صحة كلام الخبراء ما كشفت عنه نتائج تقارير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠٢٠) عن تحسين جودة الحياة الاجتماعية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس؛ وذلك نتيجة العمل علي تنمية مجتمعات عمرانية جديدة بالمنطقة.

ب- **معدلات الحراك الاجتماعي:** يعد الحراك الاجتماعي Social Mobility من أهم العمليات الاجتماعية الدالة على مرونة البنية الاجتماعية وحيويتها وقدرتها على التجدد، فهو مؤشر مجمع لحصيلة تفاعل عوامل ومتغيرات اجتماعية متنوعة، وذات صلة بمدي توافر شروط التنمية. فالحراك الاجتماعي ينتج عن توزيع الموارد المادية والاجتماعية وفي مقدمتها فرص التشغيل والتعليم (عوض، ٢٠٠٤). في هذا السياق، أشار Wang (2013) إلي إمكانية تقديم المناطق الاقتصادية الخاصة مساهمة إيجابية فيما يتعلق بزيادة معدلات الحراك االاجتماعي؛ وذلك نتيجة توافر فرص العمل، وارتفاع مستويات الدخل للسكان. كما أوضح Zaldivar & Molina (2018) أن المناطق الاقتصادية الخاصة لها تأثيرات فعالة علي تحسين ظروف العمل والأجور، ومن ثم تحسين نمط الحياة والوضع الاجتماعي لدي السكان في المناطق المحيطة بها.

وقد كشف تحليل البيانات الميدانية عن وجود تأثيرات اجتماعية مهمة فيما يتعلق بمعدلات الحراك الاجتماعي، حيث أكدت جميع مفردات عينة البحث علي أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أحدثت تأثيرا قويا في زيادة معدلات الحراك الاجتماعي لدي بعض الشرائح الاجتماعية في المناطق المحيطة بها؛ وذلك نتيجة توافر فرص عمل جديدة، وارتفاع مستويات الدخل، مما ينعكس بدوره على الوضع الاجتماعي للسكان، وخاصة بعد إقامة العديد من المشروعات الاستثمارية المتنوعة.

ومما يؤكد صحة كلام الخبراء ما كشفت عنه نتائج تقارير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠٢٠) عن إصدار لائحة الموارد البشرية، والتي تتضمن تنظيم نظم الأجور، والترقيات للعاملين بالمنطقة.

ج- **تطوير المهارات البشرية:** أشارت معظم الدراسات والبحوث إلي إمكانية إسهام المناطق الاقتصادية الخاصة في تطوير المهارات البشرية من خلال طرق مختلفة. فقد أوضح Aggarwal (2007) إسهام المناطق الاقتصادية الخاصة إيجابيا في تكوين وتنمية رأس المال البشري؛ حيث تكتسب القوي العاملة مهارات عن طريق التعليم والتدريب أثناء القيام بالعمل. كما أوضح Zeng (2015) إمكانية تطوير مهارات القوي العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة بالتوازي مع ترقية نظام التعليم الوطني. في الاقتصادات الآسيوية، توجد مراكز للتدريب علي المهارات في المناطق الاقتصادية الخاصة، والتي تعمل بشكل وثيق مع الكليات والمعاهد الفنية لتوفير التدريب علي المهارات، إضافة إلى إتباع استراتيجية تنمية المواهب لجذب الأشخاص ذوي المهارات العالية للعمل بالمناطق الاقتصادية الخاصة.

وقد كشف تحليل البيانات الميدانية عن وجود تأثيرات اجتماعية مهمة فيما يتعلق بتطوير المهارات البشرية، حيث أكدت جميع مفردات عينة البحث علي أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لعبت دورا مهما في تطوير المهارات البشرية. ومما يؤكد صحة كلام الخبراء ما كشفت عنه نتائج تقارير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠٢٠) عن إقامة مراكز للتعليم والتدريب المهني والتقني بالمنطقة، والتي من شأنها رفع وتأهيل العنصر البشري ليكون ضمن مقومات تصنيف المنطقة عالميا.

٣) **الأبعاد البيئية للمناطق الاقتصادية الخاصة:**

يقصد بالأبعاد البيئية مجموعة التغيرات المباشرة وغير المباشرة التى تحدث على مستوى النسق البيئى. وتتمثل الأبعاد البيئية حول ما تعكسه المناطق الاقتصادية الخاصة على عناصر البيئة المادية والحيوية في المناطق المحيطة بها؛ وذلك نتيجة انطلاق هذه المناطق في العمل والإنتاج. ويمكن عرض الفوائد البيئية للمناطق الاقتصادية الخاصة ودورها في عملية التنمية، من خلال المؤشرات الآتية:

أ-**تجديد مصادر الطاقة:** يعد تجديد مصادر الطاقة Renewal of Energy Sources أحد أهم عناصر الإنتاج الأساسية التي تعتمد عليها مشروعات التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، أوضح Yeo & Akinci (2011) دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تجديد مصادر الطاقة؛ بحيث وفرت المناطق الاقتصادية الخاصة بيئة مثالية لتطبيق المعايير البيئية، بما في ذلك استخدام طرق الإنتاج الموفرة للطاقة، وأنظمة النقل المستدام، فضلا عن البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا النظيفة ونشرها، وبذلك تسهم هذه المناطق في دعم التنمية والإنتاج الصديقين للبيئة. كما أوضح Kim (2017) سياسات تطوير المناطق الاقتصادية

الخاصة الخضراء على أساس مبادئ التكافل الصناعي، والإنتاج النظيف، فضلا عن كفاءة استخدام الطاقة والموارد، إلي جانب إعادة استخدام وتدوير النفايات، بما يعزز ويدعم تنمية اقتصادية أكثر استدامة وإنتاج أكثر ابتكارا. التنمية والإنتاج الصديقين للبيئة.

وقد كشف تحليل البيانات الميدانية عن وجود تأثيرات بيئية مهمة فيما يتعلق بتجديد مصادر الطاقة، حيث أكدت جميع مفردات عينة البحث على أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لعبت دورا فعالا في تجديد مصادر الطاقة؛ وذلك نتيجة اعتبار مجال الطاقة الجديدة والمتجددة من القطاعات الواعدة بالمنطقة، وخاصة توليد الطاقة الشمسية، وكذلك طاقة الرياح. ومما يؤكد صحة كلام الخبراء ما كشفت عنه نتائج تقارير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠٢٠) عن تعزيز صناعات الطاقة المتجددة المتكاملة بالمنطقة، بما يحفز ويدعم وجود صناعات الطاقة النظيفة بقوة بالمنطقة.

ب- **الحفاظ على مصادر المياه:** أشارت معظم الدراسات والبحوث إلي إمكانية إسهام المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق جميع عناصر التنمية، بما في ذلك الإستدامة البيئية. فقد أشار Kim (2017) إلي دور المناطق الاقتصادية الخاصة في توفير بيئة مثالية لتطبيق المعايير البيئية؛ وذلك من خلال استخدام طرق الإنتاج الموفرة للطاقة، وأنظمة إعادة استخدام وتدوير النفايات، بما يعزز ويدعم التنمية والإنتاج الصديقين للبيئة. كما أوضح Ji (2019) أن الإدارة البيئية الفعالة في المناطق الاقتصادية الخاصة نقطة جذب رئيسية للمستثمرين؛ بحيث توفر المناطق الأكثر حداثة - على وجه الخصوص - مرافق مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الصناعات المستهدفة، وكذلك مرافق لمعالجة النفايات، ومن ثم تطبيق المعايير البيئية بشكل أكثر فاعلية.

وقد كشف تحليل البيانات الميدانية عن وجود تأثيرات بيئية مهمة فيما يتعلق بالحفاظ على مصادر المياه، حيث أكدت جميع مفردات عينة البحث علي أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لعبت دورا مهما في تشجيع الاستثمار في مجال تحلية المياه. ومما يؤكد صحة كلام الخبراء ما كشفت عنه نتائج تقارير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠٢٠) عن إقامة محطات تحلية المياه بالمنطقة، بما يعزز ويدعم الحفاظ على مصادر المياه، ومن ثم تحقيق الاستدامة البيئية.

سابعا: التوصيات المقترحة:

في ضوء ما خرج به البحث من نتائج ميدانية وما أعقبها من تحليلات؛ يكمن نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة في قدرة البلد المضيف على إتباع نهج أكثر شمولا وتكاملا مع الاتجاهات الاقتصادية والتجارية العالمية الجديدة. وقد حاولت الباحثة

وضع مجموعة من التوصيات المقترحة، بما يساعد صانعي السياسات ومتخذي القرار علي كيفية التعامل مع هذه السياسة، تمثلت في الآتي:

١- التكامل مع استراتيجية التنمية الوطنية: حيث يمكن التعامل مع استراتيجية المناطق الاقتصادية الخاصة كأداة فعالة ضمن استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية الوطنية والإقليمية لدعم المزايا النسبية لاقتصاد البلد المضيف؛ وذلك من خلال تخطيط استراتيجى مفصل يأخذ في الإعتبار الإستدامة التجارية، والأسواق والشركات المستهدفة، ومسار النمو، وتوافر البنية التحتية، والقدرة على الابتكار التكنولوجى، وكذلك الإستدامة البيئية. فعند تبنى استراتيجية جيدة التنظيم تجاه المناطق الاقتصادية الخاصة لتجربة إصلاحات ومناهج جديدة يمكنها أن تتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً، فضلا عن الديناميكية الإستراتيجية لتكييف المناطق الاقتصادية الخاصة مع تحديات التنمية الجديدة وكذلك الفرص، إضافة إلى التنفيذ الفعال لهذه الإستراتيجيات يرتبط بقيادة سياسية ذات تركيز تنموى قوى؛ فمن المرجح أن تصبح المناطق الاقتصادية الخاصة أكثر نجاحاً في تحقيق أهدافها . وبالتالى، يجب العمل على التوافق بين سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة واستراتيجية التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً؛ بحيث تتدفق هذه الفوائد كمحركات للتحول الاقتصادى، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية الدولية.

٢- إنشاء أطر قانونية ومؤسسية مع التزام حكومي، جيد التنسيق: يمكن التعامل مع المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال وضع إطار قانونى وتنظيمى شفاف لضمان وضوح الأدوار والمسئوليات لمختلف الأطراف الفاعلة، وكذلك توفير الحماية بين المطورين والمستثمرين .يساعد مثل هذا الإطار على جذب الاستثمارات، ووضع معايير اقتصادية واجتماعية وكذلك بيئية عالية الجودة، بما يؤدى إلى عزل المناطق عن المخاطر التى لا يمكن التنبؤ بها .كما يوفر الالتزام الحكومى جيد التنسيق دعماً إضافياً لنجاح المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال ضمان استمرارية السياسة، وكذلك توفير الخدمات العامة، ومن ثم التنفيذ الفعال لبرامج المناطق الاقتصادية الخاصة المختلفة.

٣- إنشاء بيئة أعمال جذابة: أحد الأهداف الرئيسية للمناطق الاقتصادية الخاصة إنشاء بيئة أعمال جذابة (بما في ذلك، البنية التحتية عالية الجودة، والخدمات الفعالة) لسهولة ممارسة الأعمال التجارية .وبدلا من التركيز على الحوافز المالية (بما في ذلك، الإعفاءات الضريبية، والإجراءات الجمركية المبسطة) ينبغى أن تسعى المناطق الاقتصادية الخاصة جاهدة لتوفير بيئة مواتية للأعمال التجارية؛ وذلك من خلال تطوير البنية التحتية، وتشمل :الكهرباء، والمياه، وشبكة الطرق، وكذلك شبكة اتصالات حديثة .وبالتالى، تعد المناطق الاقتصادية الخاصة "نافذة "لتجربة

الإصلاحات السياسية والتنظيمية، بما يعزز ويدعم جذب المستثمرين، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

٤- **التخطيط والتصميم وإدارة العمليات:** يعد تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة عملية مكلفة للغاية؛ بحيث تتطلب هذه العملية التخطيط والتصميم والإدارة بعناية فائقة .وتتضمن عملية التخطيط تقييماً دقيقاً لبيئة الأعمال التجارية والاقتصادية، والأسواق المحلية والعالمية، وكذلك القاعدة الصناعية؛ لضمان التشغيل الفعال للمناطق الاقتصادية الخاصة. وفى هذا الإطار، يمكن تشجيع نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يعزز ويدعم مشاركة ذوى الخبرة من القطاع الخاص في عمليات التخطيط والإدارة، وكذلك تصميم البنية التحتية والخدمات الفعالة.

٥- **التدريب المستمر على الارتقاء والابتكار:** تتمثل المهمة الحاسمة لنجاح المناطق الاقتصادية الخاصة في توفير التعليم والتدريب المستمر على المعرفة والمهارات؛ وذلك من خلال تشجيع عقد مبادرات سياسية توفر التدريب على التكنولوجيا والمهارات لمواكبة الإحتياجات المتغيرة للتنمية الصناعية في القطاعات المختلفة، وتعزيز الروابط مع الكليات والمعاهد الفنية، ودعم حاضنات الأعمال المستهدفة، فضلاً عن تشجيع استراتيجيات جذب المواهب، وكذلك العمالة ذوى المهارات العالية، بما يعزز ويدعم تحسين كفاءة الإنتاج، ومن ثم تحقيق القدرة التنافسية الدولية.

٦- **توفير اتصال استراتيجي فعال:** يعد الإتصال الإستراتيجى بين المناطق الاقتصادية الخاصة والأسواق الدولية عاملا رئيسياً في تحقيق القدرة التنافسية والنمو الاقتصادى الشامل والمستدام؛ وذلك من خلال توافر عناصر أساسية للبنية التحتية (ما في ذلك الموانئ، والمطارات، والسكك الحديدية، والطرق السريعة)، فضلا عن تقديم الخدمات اللوجيستية التجارية، وكذلك الخدمات الجمركية الجيدة، بما يعزز ويدعم المزايا النسبية للبلد، ومن ثم الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

٧- **استخدام نظام الرصد والتقييم**: يمكن تحقيق أهداف المناطق الاقتصادية الخاصة بكفاءة عند إتباع نظام صارم لرصد وتقييم برامجها؛ وذلك من خلال وضع التشريعات وتنفيذها بفاعلية، لتحديد معايير الأداء لبرامج المناطق الاقتصادية الخاصة. وبالتالى، من المهم تقييم الجدوى الاقتصادية للمناطق لتتناسب مع أدائها، بما يعزز ويدعم التحول الهيكلى، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٨- **معالجة قضايا الإستدامة البيئية:** أحد الأهداف الرئيسية للمناطق الاقتصادية الخاصة تعزيز تنمية اقتصادية أكثر استدامة؛ بحيث يتطلب العمل على تطبيق المعايير البيئية، وتشجيع كفاءة استخدام الطاقة والموارد في عمليات التصنيع، فضلاً عن إعادة استخدام وتدوير النفايات، بما يعزز ويدعم إنتاج أكثر استدامة وابتكاراً، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادى الأخضر.

قائمة المراجع:

البلوشى، بدرية محمد. (٢٠١٩). الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات التنموية المستدامة :دراسة سوسيولوجية في ولاية صحار بسلطنة عمان. رسالة دكتوراه. كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة.

الحايس، عبد الوهاب جودة. (٢٥-٢٦ فبراير، ٢٠١٨). استشراف العائد الإجتماعى للمشروعات القومية كقيمة مضافة على الشباب: مشروعات محور تنمية قناة السويس نموذجاً. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشباب وصناعة المستقبل، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ص. ١٣-٢٢.

الرواشدة، إيهاب طاهر. (٢٠٠٤). تقييم المستثمرين للمقومات الإستثمارية في منطقة العقبة الإقتصدية الخاصة. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن.

تقرير أداء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠٢٠).

سالم، محمد. (٢٠١٤). نظريات النمو الحضرى والتحضر: دراسة أدبية. كلية التخطيط الحضرى والإقليمى، قسم التنمية العمرانية الإقليمية، جامعة القاهرة.

عبد الحميد، خالد هاشم. (٢٠١٨). التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩ (١)، جامعة حلوان، مصر، ص ص. ٧٥ - ٩٨.

عبد العال، فريد أحمد. (٢٠١٣). أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية: بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس. معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رق (٢٤٤)، القاهرة.

على، حمدى على. (٢٠١١). الأسس النظرية والمؤشرات الإمبريقية للجودة الاجتماعية: دراسة استطلاعية. مجلة العلوم العربية والإنسانية، ٥ (١)، جامعة القصيم، السعودية، ص ص. ١٧٩ – ٢٠١٧.

عوض، شريف محمد. (٢٠٠٤). التأثيرات الاجتماعية للمشروعات القومية الكبرى على بنية المجتمع: دراسة ميدانية لميناء دمياط. رسالة ماجستير. كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة

عيسى، محمد عبد الشفيع. (٢٠٠٨). مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام فى التنمية الاجتماعية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد (١٥)، العدد (٤٣-٤٤)، لبنان، ص ص. ١٥٦-١٧٤.

مجبل، إسماعيل حمادى. (٢٠١٨). استراتيجية تنويع مصادر الدخل: تجربة دولة الإمارات نموذجاً. مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، العدد (١٤) العراق. ص ص. ١٤٦ – ١٦٢.

مرابط، محمد. (٢٠١٧). تحليل محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبى المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة: دراسة قياسية خلال

الفترة. (١٩٩٥-٢٠١٥) مجلة دراسات، العدد (٥٢)، جامعة عمار ثليجى الأغواط، الجزائر، ص ص. ٢٣٠- ٢٤٥.

مصطفى، إيمان محمد. (٢٠٠٧). دور المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في تنمية الاقتصاد المصرى مع الإشارة إلى التجربة الصينية. رسالة ماجستير. كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الزقازيق.

Aggarwal, A. (2011). Promoting Agglomeration Economics and Industrial Clustering through Special Economic Zones: Evidence from India. Journal of International Commerce Economics and Policy, 2 (2). PP. 201-227. World Scientific Publishing Company.

Aggarwal, A. (2004). Export Processing Zones in India: Analysis of the Export Performance. Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi. Working Paper, No. 148.

Alkon, M. (2018). Do Special Economic Zones Induce Development Spillovers? Evidence from India's States. Journal of World Development, Vol. 107. PP. 396-409. Oxford: Elsevier

Anderson, L et al. (2009). The Impacts of Special Economic Zones. Washington University: Agricultural Policy and Statistics Division, Bill and Melinda Gates Foundation.

Babita. (2018). Output and Input Efficiency of Special Economic Zones (SEZs) in India: A Case of Visakhapatnam Special Economic Zones (VSEZs). The Indian Economic Journal, 65 (1-4), PP. 107 - 118. USA: SAGE Publications

Kane, J & Lim, J. (2011). Growth Poles and Multipolarity. The World Bank, Policy Research Working Paper, No. 5712

Kim, C. (2007). A Study on the Development plan of Incheon Free Special Economic Zone, Korea: Based on a Comparison to a Free Economic Zone in Pudong, China. Master Thesis. Department of Planning, Public Policy, and Management, University of Oregon, USA

Zeng, D. (2012). China's Special Economic Zones and Industrial Clusters: Success and Challenges. Lincoln Institute of Land Policy, Working Paper, No. WP13DZ1

Zaldivar, F G & Molina, E. (2018). Special Economic Zones and their Impact on Regional Development. Probemas del Desarrollo,

Revista Latinoameri de Economia, 49 (193). PP. 11-32. Universidad Nacional Autónoma de México

Lee, Y. (2011). International Development and Free Economic Zone: The Case of the Incheon Free Economic Zone in South Korea. Doctorate Thesis. The Graduate Faculty, Saint Louis University, USA

Aggarwal, A. (2010). Economic Impacts of Special Economic Zones: Theoretical Approaches and Analysis of Newly Notified Special Economic Zones in India. Delhi University, Department of Business Economic, India. Paper No. 20902

Aggarwal, A. (2005). Performance of Export Processing Zones: A Comparative Analysis of India, Sri Lanka and Bengladesh. Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi. Working Paper, No. 155

Jensen, C & Winiarczyk, M. (2014). Special Economic Zones - 20 Years Later. Center for Social and Economic Research, Warsaw, Poland. No. 467

Ji, C. (2019). The Economic Growth and Industrial Transformation of Special Economic Zones in Historical Context. In (Yuan, Yiming). (Ed). Studies on China's Special Economic Zones. PP. 105-126. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones**,** China

Kuznetsov, A & Kuznetsova, O. (2019). The success and Failure of Russian Special Economic Zones: some Policy Lessons. Journal of Transnational Corporations Investment and Development, 26 (2). United Nations, PP. 117-139

Mukherjee, A et al. (2016). Special Economic Zones in India: Status, Issues, and Potential. Indian Council for Research on International Economic Relations, India Studies in Business and Economics, India, No. 2198

Yiming, Y. (2017). The Dynamic Evolution of China's Special Economic Zones and their Practice China's Path. In (Yuan, Yiming). (Ed). Studies on China's Special Economic Zones. PP. 13-22. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones**,** China.

Anderson, L et al. (2009). The Impacts of Special Economic Zones. Washington University: Agricultural Policy and Statistics Division, Bill and Melinda Gates Foundation

Komarovskiy, V & Bondaruk, V. (2013). The Role of the concept of Growth Poles for Regional Development. Journal of Public Administration, Finance and Law, 4 (31-42). Romania

Aggarwal, A. (2007). Impact of Special Economic Zones on Employment, Poverty, and Human Development. Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi. Working Paper No. 194.

Aggarwal, A. (2019a). The Evolution of the Special Economic Zones: International Experience and Lessons. In (Yuan, Yiming). (Editor). Studies on China's Special Economic Zones 2. PP. 23-45. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.

Aggarwal, A. (2019b). Special Economic Zones and Economic Transformation: Towards a Development Approach. Journal of Transnational Corporations Investment and Development, United Nations, 26 (2). PP. 27-47.

Ahmed, W et al. (2020). Sustainable and Special Economic Zone Selection under Fuzzy Environment: A case of Pakistan. Symmetry – Open Access Journal, 12 (2). No. 2. Switzerland.

Asian Development Bank. (2016). The Role of Special Economic Zones in Improving Effectiveness of GMS Economic Corridors. Asian Development Bank: Mandaluyong City, Philippines.

Christofakis, M & Papadaskalopoulos, A. (2011). The Growth Poles Strategy in Regional Planning: The Recent Experience of Greece. Research Center in Public Adminstration and Public Services. Theoretical and Empirial Researches in Urban Management, 6(2). PP. 5-20. Bucharest, Romania.

Dawkins, C J. (2003). Regional Development Theory: Conceptual Foundations, Classic Works, and Recent Developments. Journal of Planning Literature, 18 (2). PP. 131-172. USA: SAGE Publications

Farole, T. (2011). Special Economic Zones in Africa: Comparing Performance and Learning from Global Experience. World Bank Publications: Washington, D.C. No. 60059

Frick, S & Pose, A. (2019). Are Special Economic Zones in Emerging Countries A catalyst for the Growth of Surrounding Areas. Journal of Transnational Corporations Investment and Development, United Nations, 26 (2). PP. 75-94.

He, B. (2019). The Status and Roles of Special Economic Zones in China's Unbalanced Development. In (Yuan, Yiming). (Editor). Studies on China's Special Economic Zones 2. PP. 69-103. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.

Kim, E. (2017). Case Study China's Green Special Economic Zones Policies – Development and Implementation. Global Green Growth Institute, Seoul, Republic of Korea.

Qinghe, L et al. (2017). A Study of Special Economic Zones Transformation and the China Model. In (Yuan, Yiming). (Editor). Studies on China's Special Economic Zones. PP. 65-90. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.

Rossi, U. (2009). Growth Poles, Growth Centers. In (Kitchin R, & Thrift N). (Editors). International Encyclopedia of Human Geography, Vol. 4, PP. 651-656. Oxfort: Elsevier.

Sharma, S P et al. (2017). Special Economic Zones: Performance, Problems, and opportunities: A Survey based Empirical Study on Special Economic Zones in India. Delhi: PHD Research Bureau, PHD Chamber of Commerce and Industry.

The World Bank. (2008). Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications for Zone. Report of Facility for Investment Climate Advisory Services, The Multi – Donor Service Managed by the International Finance Corporation. World Bank Publications: Washington, D.C. No. 45869.

The World Bank. (2011). World Development Report: Conflict, Security, and Development. World Bank Publications: Washington, D.C. No. 58988.

The World Bank. (2017). Special Economic Zones: An Operational Review of their Impacts. Competitive Industries and Innovation Program. World Bank Publications: Washington, D.C.

UNCTAD. (2019). World Investment Report: Special Economic Zones. United Nations Conference on Trade and Development, United Nations: Geneva and New York, PP. 129-206.

UNIDO. (2015). Economic Zones in the Asian: Industrial Parks, Special Economic Zones, Eco - Industrial Parks, Innovation Districts as Strategies for Industrial Competitiveness. United Nations Industrial Development Organization. Vietnam.

Wang, J. (2013). The Economic Impact of Special Economic Zones: Evidence from Chinese Municipalities. Journal of Development Economics, 101 (2). PP. 133-147. Oxford: Elsevier.

White, J. (2011). Fostering Innovation in Developing Economies Through Special Economic Zones. In (Farole, Thomas & Akinci, Gokhan). (Eds). Special Economic Zones: Progress, Emerging Challenges, and Future Directions. PP. 183-205. Washington, D.C: World Bank Publications, No. 63844

Yeo, H & Akinci, G. (2011). Low – Carbon, Green Special Economic Zones. In (Farole, Thomas & Akinci, Gokhan). (Editors). Special Economic Zones: Progress, Emerging Challenges, and Future Directions. PP. 283-308. World Bank Publications: Washington, D.C. No. 63844.

Yuan, Y et al. (2017). Report on the Green Transformation Development Industries in China's Special Economic Zones. In (Tao, Yitao & Yuan, Yiming). (Editor). Annual Report on the Development of China's Special Economic Zones. PP. 21-53. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.

Yunyuan, Z. (2017). Selection of the Direction of the Development Path for China's Special Economic Zones in the New Period. In (Yuan, Yiming). (Editor). Studies on China's Special Economic Zones. PP. 115-127. Shenzhen University: Center for Special Economic Zones, China.

Zeng, D. (2015). Global Experience with Special Economic Zones: Focus on China and Africa. World Bank Publications: Washington, D.C. No. 7240.

Zeng, D. (2016). Special Economic Zones: Lessons from the Global Experience. Private Enterprise Development in Low Income Countries, Synthesis Paper Series, No. 1.